

# خلافات وراء استقالة مستشارة الرئيس التونسي

## استقالة رشيدة النيفر تمهد لمراجعة قيس سعيد لسياساته الاتصالية

تتالت الاستقالات في السنة الأولى من حكم الرئيس التونسي قيس سعيد، وطرح استقالة المستشارة لدى مؤسسة الرئاسة التونسية أسئلة حول حقيقة العلاقات والروابط داخل قصر قرطاج، فضلا عن ضعف أداء الفريق الرئاسي.

أمنة جبران

تونس - أعلنت رشيدة النيفر المستشارة لدى الرئيس التونسي قيس سعيد، والمكلفة بالإعلام والاتصال، الجمعة، استقالتها من منصبها، في خطوة تكشف حسب متابعين أزمة وارتباك داخل فريق مؤسسة الرئاسة، ولا يستبعد هؤلاء أن تكون هذه الاستقالة في سياق المراجعة للسياسة الاتصالية بالقصر الرئاسي التي لم تكن في مستوى انتقادات الرأي العام المحلي والرئيس نفسه بعد مرور عام على وصوله إلى سدة الحكم. ونقلت إذاعة محلية عن النيفر تأكيدها أن سبب استقالتها هو عدم رضاها عن طريقة العمل. كما أعلنت النيفر مساء الخميس في تدوينة، غلق حسابها الرسمي بفيسبوك كتناقضة رسمية لرئاسة الجمهورية.

وأكاديمية بالجامعة التونسية، من أوائل المتحفظين بطاقم عمل الرئيس قيس سعيد، حيث وقع تعيينها في أواخر أكتوبر من العام الماضي. بعد أيام قليلة من تعيينه، لتتولى خطة ناطقة رسمية للرئاسة التونسية.



ويتساءل متابعون عما إذا كانت استقالة النيفر استقالة طوعية أو اضطرارية، وما إذا كانت نتيجة للأخطاء الاتصالية التي وقعت في السنة الأولى من حكم سعيد، بعد صدور بيانات متضاربة في تصريحات الرئيس خاصة في ما يخص السياسة الخارجية، والتي أثار موجة جدل واسعة وانتقادات قادت في النهاية إلى تراجع نسبة تأييد الرئيس الذي يحظى بشعبية واسعة في آخر سبب آراء محلي. وعلى الرغم من تصدره استطلاعات الرأي، إلا أن نسبة الرضا على أداء سعيد تراجعت بتسع نقاط بتسجيله 49 في المئة نسبة رضا خلال الشهر الحالي، مقابل 58 في المئة خلال الشهر المنقضي.



سعيد غير راض عن أداء فريقه الاتصالي

وفي نوايا التصويت للانتخابات الرئاسية القادمة، حافظ قيس سعيد على الصدارة لكن مع تراجع في النسبة التي نزلت من 56 في المئة إلى 48 في المئة خلال هذا الشهر. وتعكس استقالة النيفر إقرارا ضمنيا بفشل وضعف أداء فريق الرئيس، فهي رابع استقالة منذ وصول قيس سعيد إلى كرسي الرئاسة، بعد استقالة كل من محمد صالح الحامدي الذي شغل خطة مستشار للأمن القومي، وعبدالرؤوف بالطيب (مستشار لدى الرئيس) وطارق بالطيب (مدير الديوان الرئاسي). من جهة ثانية، لا يستبعد متابعون أن تكون الاستقالة ناجمة عن تصدع داخل الفريق الرئاسي، حيث رجحت وسائل إعلام محلية وجود خلافات عميقة مع مديرة الديوان الرئاسي نادية عكاشة تسببت في استقالة النيفر. ويشير خالد عبيد، الأكاديمي المتخصص في الشؤون السياسية في حديثه لـ"العرب" إلى أن وجود أسماء ما داخل قصر الرئاسة، قد تكون وراء استقالة النيفر. ويراي عبيد، فإن السؤال الأهم هو "هل أن النيفر استقالت بمحض إرادتها أم أن هناك طرفا ما في الفريق الرئاسي دفعها لكي تستقيل مكرهة على ذلك".

ويعتقد عبيد أن هذه الاستقالة مظهر لأزمة داخل القصر الرئاسي وهي أزمة مركبة ومتعددة، حسب تعبيره، حيث يتضح للعيان أن العلاقة بين قصر الرئاسة وقسم الإعلام لم تكن على ما يرام، وأن هناك خلا ما طيلة السنة

الأولى من حكم الرئيس، استوجب ضرورة مراجعة المسؤول الأول عن السياسة الاتصالية وهي رشيدة النيفر. ويربط عبيد استقالة النيفر بجملة من الأحداث المتسارعة بالبلد، وانقسامات بشأن مواقف الرئيس من جملة من القوانين المثيرة للجدل في الآونة الأخيرة. وبلغت عبيد إلى أن اصطاف سعيد مع الصحافيين والاتحاد العام التونسي للشغل والهيئة العليا للإعلام السمعي البصري في رفض دعوات حزبية (ائتلاف الكرامة، حزب النهضة وقلب تونس) تطالب بتعديل المرسوم 116، لم يكن محل رضا النيفر. والنيفر التي كانت عضوا سابقا في الهيئة العليا للإعلام السمعي البصري في خلاف علني مع الهيئة. وتحدثت تقارير إعلامية محلية عن أن سبب استقالة النيفر يعود لخلاف بينها وبين الرئيس الذي رفض تعديل المرسوم 116، في حين عبرت عن تمسكها بتعديل القانون. ويرى عبيد أن "النيفر لم تكن مرتاحة لهذا الاصطاف مع الهيئة برفض تعديل المرسوم"، معلقا "الجميع يعلم علاقتها المتوترة مع الهيئة". وكان الرئيس التونسي حذر من خطورة خرق أي مبادرة تشريعية لإحكام الدستور، أو خضوع بعض المبادرات لحسابات ومصالح الأحزاب أو اللوبيات السياسية والإعلامية في إشارة إلى دعوات تعديل المرسوم 116 المتعلق بتنظيم قطاع الإعلام السمعي البصري

# نصاف بن علي: ضغوط كبيرة فرضت إلغاء التحليل الإجباري إثر فتح الحدود

خالد هدوي

تونس - أكدت الناطقة باسم وزارة الصحة، والمديرة العامة للمركز الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة نصاف بن علي، الخميس، أن تونس تمكنت في الفترة الأولى لانتشار فيروس كورونا من السيطرة على الوباء بفضل الحجر الصحي الشامل لمدة ستة أسابيع. وأوضح نصاف بن علي في تصريح إعلامي، أنه خلال اتخاذ قرار فتح الحدود، وضعت اللجنة العلمية بروتوكولا صحيا ينص على إجبارية الاستظهار بتحليل سلبي للوافدين على البلاد من كل المناطق، مشددة على أن الضغوطات من القطاع السياحي إثر إلغاء الحجوزات السياحية فرضت الاستغناء عن الاستظهار بتحليل سلبي رغم رفض اللجنة العلمية لهذا القرار.

وأكدت بن علي، أن حلقات العدوى التي سجلتها تونس خلال الفترة الثانية لانتشار الوباء كانت من المناطق المصنفة خضراء. ويأتي ذلك في وقت أعلنت فيه وزارة الصحة، عن تسجيل 44 حالة وفاة و1322 حالة إصابة جديدة بفيروس كورونا.

وأفاد مستشار منظمة الصحة العالمية بخصوص جائحة كورونا الدكتور سهيل العلوي بن أن "القرار تم بضغط من المعنيين بالسياحة التونسية التي تشهد ركودا كبيرا وفرضت ضرورة العودة إلى النشاط". وأضاف العلوي بن في تصريح لـ"العرب"، "اللجنة العلمية لجائحة كورونا كثيرا ما أوصت بعدم فتح الحدود إلا أنه وقع تجاوز ذلك وهو ما جعل الوضع يتعكر". وأشار العلوي بن إلى أن اللجنة ليس لها السلطة التنفيذية لاتخاذ القرار، بل إن الحكومة هي من تتحمل مسؤولية ذلك، والآن لا يسمح لأي كان الدخول للبلاد دون تحليل سلبي. وتحتت تونس حدودها الجوية والبحرية والبحرية في 27 يونيو الماضي بعد إغلاق دام 3 أشهر بسبب جائحة كورونا.

وسبق أن قامت وزارة الصحة التونسية بوضع تصنيف لدول العالم، حيث تم اعتماد إجراءات معينة متعلقة بكل تصنيف، من بينها عدم إلزام القادمين من الدول المصنفة في القائمة الخضراء بأي إجراء خاص بفيروس كورونا، والتزام القادمين من الدول المصنفة بالقائمة البرتقالية بإجراء تحليل مخبري (RT-PCR) قبل القدوم لتونس لمدة 72 ساعة، والالتزام بالبقاء 14 يوما في الحجر الصحي الذاتي، مع إمكانية اختيار البقاء في المنزل. وفرضت على التونسيين القادمين من دول مصنفة حمراء، الخضوع لحجر إجباري لمدة أسبوع بالنزل وأسبوع آخر بمنزلهم. وبلغ عدد المرضى الجدد الذين تم إيواؤهم في المستشفيات يوم 21 أكتوبر الجاري 72 مريضا، ليلبلغ إجمالي المرضى الذين يتم التكفل بهم بالمستشفيات حاليا 1058 مريضا. وحسب بلاغ لوزارة الصحة، الجمعة، بلغ عدد المرضى باقيا من الإغماء المركزة 163 مصابا بعد مغادرة 5 مرضى، فيما بلغ عدد المرضى تحت جهاز التنفس الاصطناعي بتاريخ 21 أكتوبر الجاري 98 مريضا. وقدرت نسبة التحاليل الإيجابية بـ37.9 في المئة من إجمالي 3494 تحليلا.

ولفت البلاغ إلى أن العدد الجملي للمصابين بالفيروس بلغ منذ شهر فبراير إلى غاية يوم 21 أكتوبر الجاري 47214 حالة، فيما بلغ العدد الإجمالي للوفيات 784 وفاة. وتعيش السياحة التونسية منذ بدء الجائحة الصحية وإغلاق الحدود في مارس الماضي أسوأ أزمة يمر بها القطاع في تاريخه، حيث بدأ تفاقم الأزمة الصحية وارتفاع أعداد المصابين في البلاد كل آمال المهنيين بعودة قريبة للنشاط. ورحب عضو المكتب التنفيذي لجامعة أصحاب الفنادق جلال الدين الهنشيري، أن تستمر أزمة القطاع إلى النصف الثاني من عام 2021، مؤكدا أن 90 في المئة من المؤسسات السياحية أوصدت أبوابها غير أنها تتجنب الغلق النهائي لأسباب قانونية وأخرى لوجستية.

# اتهامات للحكومة المغربية بعدم المساواة في الضرائب

محمد ماموني العلوي

لدى فئات واسعة من الأجراء، مطالبا بإحداث ضريبة على الثروة والمستفيدين من خيرات البلاد. ودخلت نقابة الاتحاد المغربي للشغل، على خط الانتقادات بتأكيدا أن الحكومة تواصل استهداف الطبقة العاملة، وضرب قدرتها الشرائية عبر نهج مقارنة تعتمد التوازنات المالية والمحاسبية على حساب الأبعاد الاجتماعية، مع إرهاب فئات واسعة من الأجراء من خلال إقرار إجراء ضريبي تمييزي مححف. وتابعت النقابة، في بيان لها، تتوفّر "العرب" على نسخة منه، أن هذا الإجراء الذي تعتمده الحكومة تطبيقه، يعد ظلما ضريبيا جديدا. واتهم رئيس حزب الاستقلال، الحكومة الحالية بـ"التخلص من مسؤولياتها ومن التزاماتها عبر تصدير الأزمات إلى الحكومة المقبلة والدفع بها نحو خيار وحيد هو التاشير على أفلاس منظومة المعاشات المدنية سنة 2022، معتبرا أن هذا السيناريو سيدفع الحكومة المقبلة إلى "اللجوء مجددا إلى جيوب المواطنين والمواطنات من أجل تمويل هذا العجز وتأخير الإفلاس لضع سنوات أخرى، دون أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها الجديد، معتبرا أنه تخفيض غير معلن للأجر، ويفاقم الشعور بالظلم الهيكلية اللازم والحازم".

الرباط - اتهم سياسيون ونقابيون الحكومة المغربية بعدم المساواة الفئوية جراء فرض ما يسمى بضريبة التضامن، ويرى هؤلاء أنهم لا يعترضون على التضامن من حيث المبدأ، نظرا لأنه لا يسري على الجميع ولا يمس الأغنياء. وتندد رئيس حزب الاستقلال المعارض، نزار بركة، بمواصلت الحكومة استهداف الطبقة الوسطى بالمغرب، والاستقواء عليها وضرب قدرتها الشرائية، ولجونها في تمويل عجزها السياسي والمالي إلى جيوب المواطنين من الطبقة الوسطى التي تعرف اندحارا خطيرا. ودعا نقابيون إلى إقرار عدالة ضريبية بفرض ضريبة على الثروة، لأن النظام الضريبي الحالي غير منصف وظالم، مشددا على أن من يستغل هذه البلاد ويجني الميالبات يجب عليه أن يؤدي أكبر حصة من الضرائب، مبينا أن هناك شركات تساهم أقل من الأجراء والموظفين على مستوى مداخيل الضرائب. وانتقد الاتحاد المغربي للشغل، (أكبر نقابة عمالية في البلاد)، الإجراء الضريبي الجديد، معتبرا أنه تخفيض غير معلن للأجر، ويفاقم الشعور بالظلم الهيكلية اللازم والحازم".

# إخوان الجزائر يفشلون في حملتهم قبل الاستفتاء

صابر بلدي

وذكر بيان لحركة مجتمع السلم، بأنه "في إطار البرنامج الذي سطره المكتب التنفيذي الوطني لتنشيط الحملة الانتخابية حول الاستفتاء على المشروع التمهيدي للدستور، قدمت الحركة في العديد من الولايات طلبات الترخيص لتجمعات شعبية فامتنت المصالح الإدارية عن تقديم أي رخصة في أي ولاية (محافظة) من الولايات المعنية (سطيف، عنابة، وهران، غرداية، أم البواقي، سكيكدة، تيارت، معسكر، تلمسان، الشلف، عين تموشنت، عين الدفلى وغيرها)".

وذكر بيان لحركة مجتمع السلم، بأنه "في إطار البرنامج الذي سطره المكتب التنفيذي الوطني لتنشيط الحملة الانتخابية حول الاستفتاء على المشروع التمهيدي للدستور، قدمت الحركة في العديد من الولايات طلبات الترخيص لتجمعات شعبية فامتنت المصالح الإدارية عن تقديم أي رخصة في أي ولاية (محافظة) من الولايات المعنية (سطيف، عنابة، وهران، غرداية، أم البواقي، سكيكدة، تيارت، معسكر، تلمسان، الشلف، عين تموشنت، عين الدفلى وغيرها)".

وذكر بيان لحركة مجتمع السلم، بأنه "في إطار البرنامج الذي سطره المكتب التنفيذي الوطني لتنشيط الحملة الانتخابية حول الاستفتاء على المشروع التمهيدي للدستور، قدمت الحركة في العديد من الولايات طلبات الترخيص لتجمعات شعبية فامتنت المصالح الإدارية عن تقديم أي رخصة في أي ولاية (محافظة) من الولايات المعنية (سطيف، عنابة، وهران، غرداية، أم البواقي، سكيكدة، تيارت، معسكر، تلمسان، الشلف، عين تموشنت، عين الدفلى وغيرها)".

وذكر بيان لحركة مجتمع السلم، بأنه "في إطار البرنامج الذي سطره المكتب التنفيذي الوطني لتنشيط الحملة الانتخابية حول الاستفتاء على المشروع التمهيدي للدستور، قدمت الحركة في العديد من الولايات طلبات الترخيص لتجمعات شعبية فامتنت المصالح الإدارية عن تقديم أي رخصة في أي ولاية (محافظة) من الولايات المعنية (سطيف، عنابة، وهران، غرداية، أم البواقي، سكيكدة، تيارت، معسكر، تلمسان، الشلف، عين تموشنت، عين الدفلى وغيرها)".

وذكر بيان لحركة مجتمع السلم، بأنه "في إطار البرنامج الذي سطره المكتب التنفيذي الوطني لتنشيط الحملة الانتخابية حول الاستفتاء على المشروع التمهيدي للدستور، قدمت الحركة في العديد من الولايات طلبات الترخيص لتجمعات شعبية فامتنت المصالح الإدارية عن تقديم أي رخصة في أي ولاية (محافظة) من الولايات المعنية (سطيف، عنابة، وهران، غرداية، أم البواقي، سكيكدة، تيارت، معسكر، تلمسان، الشلف، عين تموشنت، عين الدفلى وغيرها)".

وذكر بيان لحركة مجتمع السلم، بأنه "في إطار البرنامج الذي سطره المكتب التنفيذي الوطني لتنشيط الحملة الانتخابية حول الاستفتاء على المشروع التمهيدي للدستور، قدمت الحركة في العديد من الولايات طلبات الترخيص لتجمعات شعبية فامتنت المصالح الإدارية عن تقديم أي رخصة في أي ولاية (محافظة) من الولايات المعنية (سطيف، عنابة، وهران، غرداية، أم البواقي، سكيكدة، تيارت، معسكر، تلمسان، الشلف، عين تموشنت، عين الدفلى وغيرها)".



مسلسل السجل السياسي يتواصل مع السلطة